

إسبانيا

# حملة مدريد تشتدّ ضد «انفصاليي» كاتالونيا: جدل الديموقراطية يشترك في البلاد

تظاهر الآلاف أمس في شوارع برشلونة، بعدما دهم الحرس المدني مقر رسمية في كاتالونيا، وذلك ضمن خطة الحكومة المركزية لهم إجراء استفتاء تقرير المصير، والذي يحظى عقده بتأييد البرلمان الكاتالوني وتأييد شعبي



تظاهر الآلاف في شوارع برشلونة أمس احتجاجاً على اعتقال مسؤولين كاتالونيين (أ ف ب)

شمال شرق إسبانيا. وفي الشارع، تجمع آلاف الأشخاص في وسط برشلونة للاحتجاج على التوقيفات. وقد وقعت صدامات بين الشرطة والمتظاهرين أمام دائرة الشؤون الخارجية، فيما ردّ بعض المتظاهرين في برشلونة عبارة: «قوات الاحتلال إلى الخارج»، وكتب على لافتات: «سنصوت من أجل أن نكون أحراراً».

وقد دعا راخوي في وقت سابق إلى «الهدوء»، مع خروج المتظاهرين إلى شوارع برشلونة، وإلى «العودة إلى الوضع الطبيعي والتعقل، لأن هذا الاستفتاء لا يمكن أن يحصل». واتهم راخوي أيضاً قادة كاتالونيا الانفصاليين بخرق القانون ومخالفة الدستور الإسباني.

وقد تعيق ضغوطات الحكومة الإسبانية، جدياً، عقد الاستفتاء، إذ «من الواضح الآن أنهم استهدفوا أسس التنظيم الذي نحتاج إليه للاستفتاء، ونحن نعلم جميعاً في كاتالونيا أن القيام بالاستفتاء في ظل تلك المعوقات أصبح أمراً صعباً جداً»، وفق غروم. لكن في المقابل، فإن استمرار الحكومة المركزية في حملتها قد «يؤدي إلى رد فعل أكبر من كاتالونيا، يتخطى الحركة المؤيدة للاستقلال»، وذلك في ظل إصرار الحكومة الكاتالونية على المضي قدماً باستفتاء شكّل حجر الزاوية لها منذ فوزها بالأغلبية البرلمانية في عام 2015.

وقد حذرت حكومة راخوي بتصرفاتها «النقاش عن أحقية الانفصال أو عن أحقية القيام بالاستفتاء إلى تساؤل جدي بشأن القيم الديمقراطية في الدولة الإسبانية»، فيما «تبعدها عن دعم بعض الأحزاب السياسية بشأن الاستفتاء»، مشكلة في الوقت عينه

الكاتالونية تريد توزيعها على السكان، فيما مثلت أمام الادعاء، أول من أمس، الدفعة الأولى من مئات من رؤساء بلديات كاتالونيا الذين أعلنوا دعمهم للاستفتاء، مخالفين إرادة مدريد.

تلك الإجراءات صنّفها رئيس حكومة كاتالونيا، كارليس بيغدمونت، بأنها «عدوان منظم» من قبل «شرطة وزارة داخلية الحكومة المركزية الإسبانية من أجل منع الكاتالونيين من ممارسة حقهم الديمقراطي بحرية وتعليق عمل حكومة كاتالونيا المنتخبة ديموقراطياً في 27 أيلول 2015»، في تصريح مباشر له أمس باللغة الإنكليزية. ورأى أن تصرف الحكومة المركزية ليس له أساس قانوني ويخرق الشرعية الأوروبية للحقوق، متّهماً الحكومة الإسبانية «بالاستبدادية» بفرض حالة طوارئ في هذا الإقليم الواقع

الكاتالوني القرار بعقد استفتاء الانفصال»، وفق غروم. وتلك ليست المرة الأولى التي تتخذ فيها الحكومة الإسبانية خطوات لوقف إجراء الاستفتاء الذي تعهده غير شرعي، إذ صادر الحرس المدني الإسباني الملايين من المظارييف في صناديق كرتونية كانت الحكومة

أصبح إجراء الاستفتاء صعباً بسبب العوائق التي وضعتها الحكومة

الكاتالوني . السوري في «كلية الملك» في لندن، غابرييل غروم. وفي ساعات الصباح الأولى أمس، دهمت الشرطة الإسبانية وزارات محلية في الإقليم كجزء من خطة ممنهجة لمنع قيام الاستفتاء في الأول من تشرين الأول، معتقلة نائب رئيس الإقليم، أرويل خونكيراس، وجوزيف ماري جوفي وهو الأمين العام لنائب الرئيس، في خطوات رأى البعض على مواقع التواصل الاجتماعي أنها تذكر أيام حكم فرانكو. كذلك، اقتحمت الشرطة مكاتب دوائر الاقتصاد والداخلية والشؤون الخارجية والشؤون الاجتماعية والاتصالات والضرائب في الإقليم.

وتشكل تلك الخطوة (المثل الأكثر قساوة للمواجهة المفتوحة بين السلطات والشعب والمؤسسات الكاتالونية المؤيدة للاستفتاء، والدولة الإسبانية، منذ اتخاذ البرلمان

يبدو أن حكومة «الحزب الشعبي» الإسبانية تتجه بجديّة نحو تنفيذ وعدها بمنع إجراء استفتاء الانفصال الكاتالوني، باتخاذها خطوة جريئة أمس بحق الحكومة الكاتالونية المؤيدة للانفصال، مع اعتقال الحرس المدني 12 مسؤولاً كاتالونياً، تلتها تظاهرات في الشارع.

وقد حوّلت خطوة حكومة الأقلية برئاسة ماريانو راخوي الأخيرة النقاش في البلاد من تأييد أو رفض الاستفتاء إلى نقاش بشأن الديمقراطية في إسبانيا. في الأثناء، فيما يزيد عدم الرضى لدى شريحة من المجتمع الإسباني التي قد لا تؤيد انفصال كاتالونيا لكنها على الأقل تؤيد إجراء الاستفتاء، بينما يجب أن يتركز «الجدل حول ضرورة الاستفتاء كأداة ديموقراطية لحل مشكلة سياسية قائمة»، وفق ما قاله «الأخبار» الباحث السياسي

تقرير

## مكسب بريطاني جديد في «الأسواق المربحة»: اتفاقية تعاون عسكري مع السعودية

مستغلة الأزمة الخليجية والتوترات التي يغذيها الغرب بين دول المنطقة، وقّعت بريطانيا اتفاقية إطارية للتعاون العسكري والأمني مع السعودية، بعد يومين فقط من توقيع اتفاقية مماثلة مع قطر

وصواريخ وقنابل بقيمة 1,1 مليار جنيه، وعربات مدرعة ودبابات بقيمة 430 مليون جنيه، إلى الرياض في العامين الماضيين فقط، وذلك تزامناً مع بدء العدوان على اليمن، الذي ذهب صحبته حتى الآن أكثر من 12 ألف يمني. وكانت المحكمة العليا البريطانية قد قضت في تموز الماضي بـ«شرعية» تصدير الأسلحة إلى السعودية، ضاربة عرض الحائط بعشرات التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية التي تؤكد ارتكاب الرياض جرائم حرب في اليمن، مستخدمة السلاح البريطاني.

ووفق تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الجهات التي يجب أن «تحاسّب» تحالف العدوان على الانتهاكات، وهي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، هي المستفيد الأكبر من تجارة الأسلحة، وتستأثر مجتمعة بنسبة 88% من الصادرات، التي تصل بالدرجة الأولى في منطقة الشرق الأوسط إلى السعودية. (الأخبار)

الانقسام في منطقة الخليج من أجل عقد صفقات سلاح مع الأطراف المتخاصمة».

ووفق التقرير الصادر في التاسع من الشهر الجاري، أدرجت بريطانيا كلاً من السعودية والإمارات والبحرين وقطر على قائمة «الأسواق المربحة» لصناعة الأسلحة، التي تتضمّن 46 بلداً، بعد أن كان العدد 35 العام الماضي.

ورأى الموقع أن بريطانيا «تسعى، بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز أرباحها من الصادرات العسكرية، عبر استغلال الأزمة الخليجية»، متّهماً لندن بتجاهل «تقارير المنظمات الحقوقية التي تؤكد ارتكاب دول، على غرار مصر والبحرين والسعودية، انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان».

وتعدّ السعودية أكبر زبون لبريطانيا في سوق تجارة السلاح، إذ وافقت لندن على تصدير أسلحة بما يفوق 3 مليارات جنيه إسترليني (3,87 مليارات دولار)، بما فيها طائرات مقاتلة وعمودية وطائرات من دون طيار بقيمة 2,2 مليار جنيه إسترليني، وذخائر

صفقة عسكرية كبيرة مع قطر، أحد الشركاء الاستراتيجيين لبريطانيا». وكانت ماي قد أعلنت في كانون الأول الماضي أن بلادها ستستثمر خلال السنوات العشر المقبلة نحو 4,5 مليارات دولار في مجال الدفاع في أكثر من دولة عربية في منطقة الخليج.

وتستغل بريطانيا الخلافات الخليجية لعقد أكبر عدد ممكن من صفقات السلاح، الأمر الذي أكده موقع «ميدل إيست آي» البريطاني، الذي كشف في تقرير سعي شركات السلاح البريطانية إلى «إذكاء نار

تعدّ السعودية أكبر زبون لبريطانيا في سوق تجارة السلاح

الرسمية أن وليّ العهد وزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان، وقع أول من أمس مع وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون «اتفاقية للتعاون في المجالات العسكرية والأمنية»، مشيرة إلى أن الخطوة تأتي في سياق «الجهود التي تبذلها للتصدي لإيران في منطقة الخليج». وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت في نيسان الماضي، عقب زيارة رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي الرياض، أنها ستعزز التعاون العسكري والأمني مع الأخيرة، بما في ذلك «إعادة بناء وإصلاح وزارة الدفاع، ومراجعة القدرات الدفاعية السعودية، والعمل المشترك في صفوف القوات المسلحة السعودية».

وتأتي الاتفاقية بعد يومين فقط من توقيع فالون مع نظيره القطري خالد العطية على «خطاب نيات» بهدف «تعزيز التعاون والتبادل العسكري والتقني بين البلدين»، تجلّت أولى نتائج صفقة سلاح يقتني بموجبه سلاح الجو القطري 24 طائرة حديثة من طراز «تايفون»، بكامل عتادها. وقالت وزارة الدفاع البريطانية إن الاتفاقية «هي أول